03/01/2015

المحاضرة رقم: 3 الجرح والتعديل

* تعارض الجرح والتعديل (تتمة)

+ التعديل المبهم:

- وهو من المباحث المهمة في الجرح والتعديل ويكثر ذكره في الأسانيد وصورة ذلك أن يقول المحدث: حدثني الثقة "أو حدثني من أثق به"...

فاختلف في هل يكتفى بذلك أم لا، فذهب بعضهم إلى قبول ذلك مطلقا كمالوعينه وذكر اسمه، وذهب بعضهم إلى قبول ماشوله لم يذكره وهذا لا ينبغي لأنه قد يكون ثقة عنده ولا يكون ثقة عند غيره، وذهب بعضهم إلى رد ذلك مطلقا وهو المشهور عند جمهور علماء الحديث، وقيل إذا علم من حال بعض النقاد أنه يقول: "حدثني الثقة" وهو لا يحدث إلا عن ثقة قبل ومثلوا لذلك بمالك، وشعبة... وغيرهم، لكن مع ذلك وجدت استثناءات لهؤلاء فرووا عن غير الثقات ولذلك أصبح مذهب من يرد مطلقا هو المذهب الراجح.

- ومن صورة التعديل المبهم أن يقول المحدث: "حدثني من لا أتهم" وهذه الصيغة عند النظر فيها يتبين أنها أنزل من قول "حدثني الثقة"، ومثل هذه الصيغة موجودة في قول الشافعي، ولذلك قال الذهبي: لأن قول الشافعي: أخبرني من لا أتهم ليس بحجة: لأن من أنزله من رتبة الثقة، إلا أنه غير متهم فهو لين عنده وضعيف عند غيره، لأنه عندنا مجهول، ولا حجة في مجهول

٧ هل تعد فتيا العالم بالحديث تصحيحا له أم لا؟

- ينظر إلى العالم فإن كان ممن يتحرى في الحديث ولا يعمل إلا بالصحيح وقد عرف بالتصحيح عُدَّ تصحيحا، لكن الذي عليه القول أنه لا يعد منه ذلك تعديلا تصحيحا لاحتمال أن يكون قد عمل بالحديث لدليل آخر وافق ذلك المتن أو الإجماع أو قياس، وقد يكون ممن يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس كالإمام أحمد.

+ رواية العدل عن راوي هل تعد تعديلا له أم لا؟

قال العراقي في ألفيته:

وليس تعديلا على الصحيح ** رواية العدل على التصريح

← وقال الخطيب بأنه لا تثبت للراوي حكم العدالة بمجرد رواية اثنين مشهورين عنه.

← وقال بعض أهل العلم إذا روى عنه من كان بيده التعديل والتجريح من أئمة النقد كان تعديلا.

← وقيل إذا روى عنه واحد وكان مشهورا بالعدالة فلا مانع من القول بأنه تعديل.

← وقيل: إن كان قد علم عنه أنه لا يروي عنه إلا عن ثقة كانت روايته عن الراوي تعديلا، أما من كان يروي عن كل أحد فلا تكون روايته تعديلا للراوي

- وممن كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر: الإمام أحمد، وبقي بن مخلد، وحريز بن عثمان وسليمان بن حرب، وشعبة، وعبد الرحمن بن مهدي ومالك ويحيى بن سعيد القطان وشعبة بن الحجاج.